Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الإنسانية
العدد (109) المجلد (1) ايلول 2026

إغناتس زايبل ودوره السياسي في النمسا (1876-1932)
Ignaz Seipel and his political role in Austria (1876-1932)

م.د. عدنان ياسين حسين
المديرية العامة لتربية ديالى

Abstract

The Catholic clergyman and Austrian politician Ignaz Seipel is considered one of the most controversial figures in Austria's interwar political history due to the important inspiration his political activities had on the country's political, economic, and social future. Seipel, who held the chancellorship for two terms throughout the period (1922-1924) (1926-1929), succeeded in saving the Austrian economy from collapse, restoring international confidence in the First Austrian Republic, and safeguarding its political existence on the European map. But that success was met with failure in managing the internal political scene of the republic. His term in office witnessed a severe ideological division which threatened civil peace in Austria because of his intense hostility towards the socialists. This division was demonstrated in his inflexible stance during the Vienna actions of 1927, when he rejected to make concessions to the working class, supported the violent police suppression of their protests, and openly aligned himself with right-wing paramilitary forces in order to exclude socialist opposition to his party and religious orientations. Therefore, his extreme positions formed the features of the fall of parliamentary democracy and the rise of Austrian fascism in the 1930s.

Email:
adnan1975514@gmail.com

Published: 1- 9 -2026

Keywords: زايبل، النمسا، الحزب الاجتماعي المسيحي ، الاشتراكيين الديمقراطيين:

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يُعد رجل الدين الكاثوليكي والسياسي النمساوي إغناتس زايبل أحد أبرز السياسيين اثارة للجدل في تاريخ النمسا السياسي بين الحربين نتيجة لما تركه عمله السياسي من اثار كبيرة على مستقبل البلاد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، فزايبل الذي تولى منصب المستشارية مرتين خلال المدة (1922–1924) (1926–1929) نجح في إنقاذ الاقتصاد النمساوي من الانهيار، واستعاد الثقة الدولية بالجمهورية النمساوية الأولى، وضمن بقائها السياسي على الخارطة الأوروبية لكن ذلك النجاح قوبل بإخفاق في ادارة المشهد السياسي الداخلي للجمهورية، فقد شهدت مدة حكمه انقساماً أيديولوجياً حاداً هدد السلم الأهلي في النمسا بسبب عدائه الشديد للاشتراكيين، وتجلى ذلك الانقسام في موقفه المتصلب خلال أحداث فيينا عام 1927، بعد رفضه تقديم تنازلات للطبقة العاملة وتأييده لقمع الشرطة الدموي للاحتجاجات التي قاموا بها، وتحالف مع القوى ليمينية شبه العسكرية بشكل علني لطمس المعارضة الاشتراكية لتوجهاته الحزبية والدينية، وبالتالي صيغت مواقفه المتطرفة ملامح سقوط الديمقراطية البرلمانية وظهور الفاشية النمساوية في الثلاثينيات.

المقدمة

تعد دراسة الشخصيات السياسية واحدةً من الدراسات الهامة لفهم تطور الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الانسانية نتيجة لما تتركه الخلفيات الدينية والايدلوجية لتلك الشخصيات من اثار على توجّه السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة بأكملها، فدراسة الشخصيات السياسية مدخلاً أساسياً لفهم التحولات التاريخية الكبرى، إذ لا يمكن قراءة الأحداث بمعزل عن الأفراد الذين صنعوا قراراتها ومن هنا جاء اختيارنا للدراسة الموسومة بـ (إغناتس زايبل ودوره السياسي في النمسا 1876–1932) لتسلط الضوء على أبرز محطات حياته وارثه السياسي حتى وفاته.

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها على مقدمة، وثلاثة مباحث، وعددًا من الاستنتاجات، تناول المبحث الاول إغناتس زايبل نشأته وتعليمه و مستهل نشاطه في الميدان السياسي حتى عام 1922 ، وتطرق المبحث الثاني الذي جاء تحت عنوان إغناتس زايبل مستشارًا للنمسا 1922–1924، إلى الاوضاع السياسية التي اسهمت في تسنمه المستشارية وابرز اعماله على المستوى الاقتصادي لاسيما توقيعه لبروتوكولات جنيف عام 1922، واختتم المبحث الثالث بـ نشاط إغناتس زايبل السياسي 1926–1932 ، وفيه سلط الضوء على مستشاريته الثانية واهم الاحداث السياسية التي شهدتها لاسيما أحداث فيينا عام 1927، وموقف زايبل منها واثرها على الاوضاع السياسية ومستقبل زايبل السياسي حتى وفاته عام 1932.

تتمثل اهمية الدراسة في تبيان اثر الاوضاع الاستثنائية التي تشهدها البلدان على متبنيات السياسيين وتوجهاتهم فإغناتس زايبل وبالرغم من الصبغة الدينية التي حملتها شخصيته جاء في زمن استثنائي كانت

فيه النمسا التي اقيمت على انقاض الامبراطورية النمساوية المجرية قاب قوسين او ادنى من الزوال من على الخارطة الاوربية نتيجة لمألات الحرب العالمية والاولى وبالتالي فأن الظروف الاستثنائية كان لها اثر كبير في التوجهات السياسية للنخبة الحاكمة في الجمهورية الوليدة ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة والمتمثلة بما بالاتي:

1. كيف أثرت الخلفية اللاهوتية الكاثوليكية لزايبل على توجهاته السياسية وقراراته الحكومية؟ وهل ساهمت هذه الخلفية في تعميق الانقسام المجتمعي؟
2. إلى اي مدى اسهمت الظروف الدولية والاوضاع الداخلية في اجبار زايبل للركون للقوى الرأسمالية على حساب مصالح الاغلبية المجتمعية في النمسا؟
3. هل نجح زايبل في الجنوح بالنمسا إلى بر الامان من الناحية الاقتصادية؟
4. هل بالغ زايبل في عدائه للاشتراكيين الشيوعيين خلال رئاسته للبلاد؟ ام ان خطواته جنبت النمسا ما الت اليه الامور في البلدان الاوربية التي تبنت الشيوعية كأنظمة سياسية واقتصادية؟
5. ما مدى مسؤولية سياسات زايبل الإقصائية تجاه الاشتراكيين في تقويض النظام البرلماني والتمهيد لظهور الفاشية النمساوية؟

اعتمد الباحث في اعداد الدراسة على جملة من المصادر والمراجع الاجنبية يأتي في مقدمتها منشورات عصبة الامم – الشؤون الاقتصادية والتي وثقت بروتوكولات جنيف عام 1922، فظلاً عن العديد من المصادر والمراجع التي تناولت سيرة إغناتس زايبل والاحداث السياسية التي شهدتها النمسا خلال مدة الدراسة.

المبحث الاول

إغناتس زايبل نشأته وتعليمه و مستهل نشاطه في الميدان السياسي حتى عام 1922

اولا: نشأته وتعليمه:

وُلد إغناتس زايبل(Ignaz Seipel)، في التاسع عشر من تموز عام 1876، في فيينا(Vienna)، ببلدة رودولفشيم (Rudolfsheim)، ذات الأغلبية العمالية فيما كان يُعرف آنذاك بالدائرة الرابعة عشرة، لأبوين من الطبقة الدنيا[1]، فوالده إغناتس كارل (Ignaz Karl) المعروف باسم (كارل الألماني) نتيجة لخدمته في فوج المشاة الرابع الذي كان متمركزًا في فيينا، يعمل سائقًا لعربة تجرها الخيول، وهي مهنة محترمة للغاية في فيينا آنذاك، ثم حارسًا في مسرح الأمير في براتر، اما والدته إليزابيث(Elisabeth)، فهي الاخرى تنحدر من عائلته فقيرة من النمسا السفلى، منطقة فاخاو(Wachau)، انجبت خمسة اطفال لم ينج منهم سوى إغناتس، لتتوفى هي الاخرى بمرض السل عام 1879، وبعد وفاة والدته تركه والده بعهدة شقيقته ووالدته للعناية به، ونتيجة لذلك نشأ إغناتس ذو الثلاث سنوات على يد عمته وجدته في منطقة في سيشهاوس (Sister’s house)، وهو يفتقر إلى الحياة العائلية الطبيعية التي كان يتمتع بها اترابه[2].

التحق إغناتس زايبل في المدرسة الابتدائية عام 1881، التي اكملها بدرجات ممتازة، ثم انتقل إلى مدرسة بمدرسة ميدلينغ الثانوية للعام الدراسي 1887–1888، إذ أنهى عامه الأول بامتياز، وخلال دراسته الثانوية ذكر يوهان دي ماثا واستل(Johann de Matha Wastl) مدير المدرسة بعض سلوكيات إغناتس زايبل، فقد وصف واستل تلميذه بأنه كان فتىً متواضعًا، مثابرًا، هادئًا، ونشيطًا محبًا للتعلم، اما فيما يتعلق بعلاقاته الشخصية فيذكر واستل انه بالرغم احترام زملائه له، لم يكن زايبل صديقًا مقربًا لأي منهم؛ لأنه كان شخصًا متحفظًا[3].

تخرج زايبل من المدرسة الثانوية في عام ١٨٩٥، بامتياز، وفي خريف العام نفسه، التحق بالمعهد اللاهوتي الأبرشي في ساحة القديس ستيفان [4]، وبعد أن قرر زايبل الالتحاق بالكهنوت حضر محاضرات في كلية اللاهوت بجامعة فيينا[5]، وهناك التقى بالبروفيسور فرانز مارتن شيندلر (Franz Martin Schindler)[6]، الذي أصبح مرشده ومعلمه الفكري والسياسي، فقد عرّفه شيندلر على جمعية ليو، التي كانت بمثابة ملتقى للمثقفين الكاثوليك في فيينا وعموم الإمبراطورية، وفي تموز عام 1899، انهى زايبل دراساته اللاهوتية في جامعة فيينا وعين كاهنًا، وقضى عدة سنوات كاهنًا في رعية مدينتين في النمسا السفلى، إلى أن نقل عام 1902، نُقل إلى فيينا، التي واصل فيها دراساته اللاهوتية وحصل على درجة الدكتوراه في اللاهوت في الثامن عشر من كانون الاول عام 1903[7].

بعد وقت قصير من حصول زايبل على درجة الدكتوراه في اللاهوت من جامعة فيينا شجع شيندلر طالبه على التأهل كمحاضر جامعي في اللاهوت الأخلاقي، ثم أعاد سيبل التسجيل كطالب خارجي في كلية اللاهوت في العام الدراسي (1904–1905) لحضور دروس شيندلر، تلت ذلك أولى منشوراته الأكاديمية، بما في ذلك مقالٌ عن (مذهب الفضيلة الإلهية للحب)، ثم أطروحته للتأهيل الأكاديمي بعنوان (التعاليم الأخلاقية الاقتصادية لآباء الكنيسة)، والتي شكلت الأساس الذي استندت إليه كلية اللاهوت الكاثوليكية في فيينا لمنحه رخصة التدريس في اللاهوت الأخلاقي عام ١٩٠٧[8].

حصل سيبل على شهادة التأهيل الأكاديمي عام ١٩٠٧، إلا أن مجال عمله تجاوز العمل مجال اللاهوت الأخلاقي بكثير، إذ كشف سيبل فيه أيضًا عن بعض القيم الشخصية التي انعكست لاحقًا في مواقفه السياسية، ولا سيما من خلال تصريحه بأن: **"الرأي السائد بأن آباء الكنيسة (مثل يوحنا فم الذهب وأوغسطين) رفضوا الملكية الخاصة، وطالبوا ضمنيًا على الأقل بنظام اقتصادي واجتماعي شيوعي"**[9]. فسّر سيبل العبارات ذات الصلة في المصادر بأن آباء الكنيسة كانوا يقصدون (توزيع الصدقات) فقط، لكنهم أقروا بالتأكيد بالملكية الخاصة، وفيما يتعلق بحظر الربا، أقرّ سيبل بأن هذا الحظر كان مطلبًا شبه قاطع من جميع آباء الكنيسة، على الرغم من المشاكل العملية الكبيرة التي انطوى عليها، وحقيقة أنه لم يُطبّق بالكامل[10].

أعلن زايبل عن أول محاضرة له في جامعة فيينا في الفصل الصيفي من عام ١٩٠٨، وبشكل غير معتاد بالنسبة لكلية اللاهوت الكاثوليكية انه سيلقي المحاضرة باللغة اللاتينية[11] تحت عنوان(اللاهوت الأخلاقي الخاص: رسالة في القيمة الفردية للشخص وانتهاكها غير العادل) Theologia moralis (specialis Tractatus de bono individuali corporis eius que iniusta laesione)، وفي الفصل الشتوي من العام الدراسي (١٩٠٨-١٩٠٩)، ألقى محاضرة في اللاهوت الأخلاقي العام بعنوان(حول المبدأ الداخلي للفعل الأخلاقي أو الضمير)[12].

عُيّن زايبل في الحادي عشر من نيسان عام ١٩٠٩، أستاذًا متفرغًا للاهوت الأخلاقي في كلية اللاهوت في سالزبورغ خلفًا لأنطون أوير، وفي العام الدراسي(١٩١٢-١٩١٣)، شغل منصب عميد كلية اللاهوت في سالزبورغ [13]، وبعد تقاعد شيندلر في عام 1917، قامت كلية اللاهوت الكاثوليكية في فيينا وفقًا لرغبات شيندلر، بتعيين زايبل في المنصب في الرابع من حزيران عام 1917، بعد موافقة الإمبراطور كارل فرانز جوزيف (Karl Franz Josef)[14]، وفي الثاني من تشرين الاول 1917، تولى سيبيل منصبه كأستاذ متفرغ في اللاهوت الأخلاقي[15].

بدأ زايبل التدريس في جامعة فيينا، والقى العديد من المحاضرة الرئيسية في اللاهوت الأخلاقي، ففي الفصل الصيفي من عام ١٩١٨، القى محاضرة بعنوان (مشكلة السلام العالمي وفقًا للرسائل البابوية وملاحظات البابا بنديكت الخامس عشر) وهو موضوعٌ نشر عنه مقالاتٍ صحفيةً مرارًا وتكرارًا في ذلك الوقت، وفي العام الدراسي(١٩١٨-١٩١٩)، انتُخب سيبل لعضوية مجلس الشيوخ الأكاديمي في جامعة فيينا ليرتقي بذلك إلى أعلى المناصب الاكاديمية والادارية في الجامعة[16].

ثانيًا: مستهل نشاط زايبل في الميدان السياسي:

قبل التطرق إلى البدايات السياسية الاولى لزايبل في الميدان السياسي لا بد من الاشارة إلى أن زايبل كتب إلى صديقه وزميله السياسي هاينريش ماتايا(Heinrich Mataja)[17] **:"أنا قادم من أسفل السلم الاجتماعي"**، من المؤكد أن سيبيل كان يقصد بذلك وضعه الاقتصادي، ولكن يمكن قراءة ذلك الكلام على انه يشير إلى مكانته السياسية أيضًا فزايبل ولد وسط عائلة لم تكن تملك المال، ولا المكانة التي تخوّله التصويت بموجب قوانين الاقتراع في ذلك الوقت، ففي السنوات الأولى من الحقبة الدستورية في النمسا الإمبراطورية كان حق الاقتراع يُمنح لرجل من طبقة سيبيل بناءً على ما إذا كان يدفع أكثر من عشرة غيلدرات كضرائب مباشرة، ولأنه تربى على يد جدته وعمته فمن غير المرجح أن يكون زايبل قد نشأ في أسرة سياسية نشطة، وعلاوة على ذلك لم يكن سيبيل ينتمي إلى عائلات النبلاء الدنيا أو الطبقة البرجوازية العليا، وبالتالي لم يستفد من المؤسسات التعليمية التي عادةً ما تُخرّج النخبة الوزارية النمساوية، ومن هنا كانت حياة زايبل المنزلية، وفرصه التعليمية تشير الى استحالة ولوجه إلى عالم السياسية[18].

بينما كان زايبل في مرحلة الدراسة الثانوية طرأت تغيرات غيرت المشهد السياسي في النمسا، وكان لها اثرًا في مسيرة زايبل السياسية فيما بعد ففي عام 1891، اصدر البابا ليو الثالث عشر(Pope Leo XIII) رسالة أدانت الاشتراكية والشيوعية، وحثت في الوقت نفسه الكاثوليك لإيجاد سبل للتغلب على تجاوزات الرأسمالية الصناعية[19]، فشجعت الرسالة الكاثوليك على العمل من خلال الدولة للتخفيف من الآثار الضارة للتصنيع، وفي هذا الجو رسّخت الكاثوليكية السياسية النمساوية جذورها في مدينة فيينا بتأسيس الحزب الاجتماعي المسيحي، وهو حزب استجاب للتحول الرأسمالي الذي شهدته فيينا في أواخر القرن التاسع عشر بخطاب معادٍ للسامية واحتجاجات اقتصادية من الطبقتين الوسطى والدنيا[20].

بعد تأسيس الحزب الاجتماعي مارس اعضاءه ضغوطًا كبيرة على الطبقة السياسية النمساوية من أجل توسيع حق الاقتراع، وتكللت جهودهم بموافقة الراديكاليون والديمقراطيون في البرلمان في عام 1896، على اقرار إصلاحًا رئيسيًا ثالثًا لحق الاقتراع مضيفًا مجلسًا خامسًا، يُنتخب من قبل جميع المواطنين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن(24) عامًا، وبعد عشر سنوات، أُلغي نظام المجالس مع إعلان حق الاقتراع العام المتساوي للذكور[21]، لذلك عندما أُجريت أول انتخابات في ظل حق الاقتراع العام للذكور في عام 1907، حقق الحزب الاجتماعي المسيحي والاشتراكي الديمقراطي على التوالي فوزًا ساحقًا فيها، ومع بروز الاشتراكية المسيحية كحزب قوي ذي قاعدة جماهيرية واسعة في فيينا[22]، كان زايبل قد شهد تلك التغيرات في المشهد السياسي في مرحلة مبكرة من بلوغه سن الرشد[23].

مثل انفتاح الحياة السياسية أمام الطبقات الدنيا بداية لولوج زايبل لعالم السياسة إلا أنه كرّس نفسه للدراسة في بادئ الامر، وبعد حصوله على منصب أستاذ متفرغ في اللاهوت في سالزبورغ عام 1909، وشروعه في تدريس مقررات في اللاهوت الأخلاقي والاقتصاد وعلم الاجتماع[24]، أصبح زايبل مفكرًا يستخدم معرفته اللاهوتية لمعالجة وحل النزاعات في المجتمع بعد أن وفرت سالزبورغ له مجموعة من المثقفين التي ضمت أدباءً مثل هيرمان بار، وعلماء قانون مثل هاينريش لاماش(Heinrich Lammasch)[25]، لمناقشة قضايا العصر معهم، ومن هنا ترجم زايبل افكاره السياسية وما تعانيه الامبراطورية النمساوية في كتابه الامة والدولة (Nation und Staat) الذي اصدره عام 1916، الذي عارض فيه فكرة (الدول القومية) التي تحصر الدولة في قومية واحدة، ورأى أن الأمة هي كيان ثقافي وروحي، بينما الدولة هي كيان سياسي وقانوني يمكن أن يضم قوميات متعددة، ورفض مبدأ القوميات الذي ينادي بأن لكل أمة الحق في دولة مستقلة، معتبراً أن ذلك ويؤدي إلى صراعات لا تنتهي، ودعا دعا للولاء للدولة المشتركة بدلاً من القومية الضيقة، معتبراً أن الوحدة السياسية يجب أن تقوم على القيم المشتركة والمصالح العليا وليس على العرق أو اللغة فقط، وبذلك يكون زايبل انطلق في موقفه من منطلق كاثوليكي لان كان يرى أن الكنيسة بطبيعتها عالمية وتتجاوز الحدود القومية، ولذلك يجب أن

تكون الدولة مظلة أخلاقية تتسع للجميع، أي أن زايبل كان على قناعة تامة بأن المسيحية توفر أساسًا متينًا لفهم العالم والعيش فيه[26].

برز دور زايبل السياسي بشكل جلي بعد التدهور السياسي الذي شهدته الامبراطورية النمساوية في السنوات الاخيرة من الحرب العالمية الاولى، ففي السابع والعشرين من تشرين الاول عام 1918، عُيّن لاماش رئيسًا للوزراء[27]، لآخر حكومة نمساوية–مجرية، ضمّ فيها صديقه زايبل إلى حكومته وزيرًا للرعاية الاجتماعية[28]، ونظرًا لانهيار النظام الملكي وعلان الجمهورية التشيكوسلوفاكية بعد يوم واحد فقط، وتأسيس دولة النمسا الألمانية في الثلاثين من تشرين الاول عام 1918، لم يكن لدى زايبل متسع من الوقت لتكريسه لمهامه كوزير للرعاية الاجتماعية، بل كرّس جهوده بالدرجة الأولى لتأخير تنازل الإمبراطور كارل عن العرش لأطول فترة ممكنة، وكان هو من صاغ، في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1918، العبارة المبهمة التي تفيد بأن الملك تنازل فقط عن (حصته في شؤون الدولة) دون توقيع إعلان تنازل رسمي[29]، وفي ذات التاريخ أُعفي زايبل من منصبه مع منحه لقب مستشار خاص ومعاشًا تقاعديًا كبيرًا من شأنه أن يُريحه من جميع همومه المالية، ومع ذلك، لم تكن هذه هي النهاية، بل كانت مجرد بداية لمسيرة سيبيل السياسية، ففي شباط عام 1919، انتُخب زايبل لعضوية الجمعية الوطنية التأسيسية، ومنها إلى اللجنة الدستورية، إذ ادى دورًا رئيسيًا في صياغة القانون الدستوري الاتحادي الصادر في الاول من تشرين الاول عام 1920، وأصبح زايبل تدريجيًا الشخصية المحورية في الحزب الاجتماعي المسيحي، وتولى قيادته رسميًا عام 1921[30].

المبحث الثاني

إغناتس زايبل مستشارًا للنمسا 1922-1924

اولاً: الاوضاع السياسية في النمسا وتسنم زايبل المستشارية:

بعد اقرار الدستور اجريت الانتخابات العامة في النمسا في السابع عشر من تشرين الاول عام 1920، حصد فيها الحزب الاجتماعي المسيحي (85) مقعدًا برلمانيًا مقارنة بـ (69) مقعدًا للحزب الاشتراكي الديمقراطي[31]، الامر الذي أدى إلى دخول الاشتراكيين الديمقراطيين في صفوف المعارضة، ونظرًا لكونهم أكبر حزب في البرلمان حاول الحزب الاجتماعي المسيحي في البداية تشكيل حكومة جديدة بالاشتراك مع المجموعة المتبقية من القوميين الألمان الذين كانوا يسيطرون على (21) مقعدًا، وذلك بطرح اسم إغناتس زايبل كمستشار محتمل، لكن زعيم القوميين فرانز دينغ هوفر(Franz Dinghofer)[32]، رفض رفضًا قاطعًا إمكانية تولي رجل دين مثل ذلك المنصب الرفيع، وفي معرض رفضه قال **:"اقترح لحزب الاجتماعي المسيحي في البداية حكومة برئاسة زايبل وقد أوصيت بعدم تمرير ذلك الترشيح، لأنه لم يكن من المناسب وضع رجل دين في منصب رئاسة الوزراء، ولأننا كنا نملك تحفظات بشأن زايبل بسبب موقفه [السلبي] من مسألة الضم وسمعته كصديق لآل هابسبورغ"**[33].

بعد رفض ترشيح زايبل كلف مايكل ماير(Michael Mayr)[34]، بمواصلة إدارة الحكومة[35]، ثم كلف مايكل هاينش(Michael Hainisch)[36]، في التاسع من كانون الاول عام 1920[37]، كمرشح توافقي

للكاثوليك والقوميين الألمان رئيسًا للجمهورية ضد كارل سيتز، فحافظ مايكل هاينش خلال رئاسته على موقف محايد وهادئ من جميع القوى السياسية في البلاد، واعتمد على زايبل في معظم القضايا السياسية الحاسمة، وعلى الرغم من تشكيل الحكومة والرئاسة في النمسا لم ينجح المستشار مايكل ماير في ضبط الاوضاع الداخلية لاسيما فيما يتعلق بمواجهة التحريض الشعبي من قبل عملاء عموم ألمانيا في ستيريا وكارينثيا لصالح ضم النمسا، مما جعل من المستحيل عليه الحصول على قروض خارجية لإعادة بناء الاقتصاد النمساوي فاستقال في حزيران عام 1921، فخلفه حكومة انتقالية جديدة من موظفي الخدمة المدنية بدعم من الحزب الاجتماعي المسيحي والقوميين الألمان[38]، بقيادة يوهانس شوبر(Johannes Schober)[39].

أن التغيرات الوزارية المستمرة التي اتسمت بها العملية السياسية النمساوية والتي حكمت النمسا على المستوى الوطني من قبل سلسلة من الائتلافات المحافظة البرجوازية لم تحقق النتيجة المرجوة المتمثلة في استعادة الوضع الطبيعي بعد ذلك التغيير الجذري، ففي النمسا، كما في ألمانيا، تطلبت إعادة البناء عملة قوية في وقت عانت فيه النمسا من مشكلة ائتمانية مزدوجة؛ فمن الناحية المالية افتقرت إلى الموارد أو الائتمان اللازمين لإنشاء عملة قوية بما يكفي لوقف التضخم؛ ومن الناحية السياسية لم يكن سوى قلة داخل النمسا أو خارجها يعتقدون حقًا أن الدولة أو الاقتصاد قابلان للاستمرار، وظل الضغط من أجل ضم النمسا (الأنشلوس) مرتفعًا، إذ أسفرت استفتاءات غير رسمية في تيرول وسالزبورغ عن تصويت شبه إجماعي لصالح الاتحاد مع ألمانيا عام 1921[40].

في خضم الاوضاع المالية والسياسية المتدهورة التي كانت تعاني منها النمسا وتعثر رئيس الوزراء يوهانس شوبر في احتوائها على الصعيدين الداخلي والخارجي بات اسم إغناتس زايبل يبرز من جديد بصورة كبيرة بين الاوساط السياسية للقيام بدور اكبر في الساحة السياسية النمساوية نظرًا لنشاطه البرلماني بوصفه رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاجتماعي المسيحي، ثم مبادرة اعضاء الحزب في انتخابه لرئاسة الحزب نفسه في حزيران عام 1921، الامر الذي زاد من حظوظه في تولي رئاسة الوزراء وانجاز ما عجز رؤساء الوزراء الذين سبقوه من انجازه[41].

يكمن انحياز اعضاء الحزب الاجتماعي المسيحي لإغناتس زايبل إلى ضعف رئيس الوزراء يوهانس شوبر في قيادة التحالف مع القوميين، واخفاقه في تجاوز الازمة الاقتصادية لاسيما بعد زيادة التضخم في أسعار السلع الأساسية التي ادت إلى أعمال شغب صاخبة بسبب الغذاء في فيينا في أوائل كانون الاول عام 1921، فقد أصبح سعر رغيف الخبز الذي كان سعره قل من نصف كرونة خلال الحرب العالمية الاولى بـ 6600 كرونة نهاية عام 1921[42]، واخفاقه في تهيئة السبل للحصول على قرض دولي خلال المحادثات التمهيدية في مؤتمر جنوة أواخر أيار عام 1922، للخروج من الازمة فأُجبر أخيرًا على الاستقالة[43].

بعد استقالة يوهانس شوبر كُلف إغناتس زايبل في الخامس والعشرين من ايار عام 1922، بالمستشارية ضمن تحالف ضم القوميون الألمان الذين سبق أن رفضوا توليه المستشارية كما مر بنا سابقًا[44]، إلا أنهم وبعد اخفاق يوهانس شوبر في ادارة البلاد، وضعفه امام المعارضة الاشتراكية برز سيبل كمناصر لتحالف واسع مع القوميين الالمان لاحتواء وعزل الاشتراكيين الديمقراطيين بالرغم من حقيقة أن العديد من السياسيين القوميين المناهضين لرجال الدين لم يثقوا به بشدة في البداية، إلا أن زايبل نجح في الحصول على دعم غالبيتهم لتشكيل ائتلاف برلماني واسع النطاق يُعرف باسم (كتلة المواطنين ضد اليسار) وهنا لاحظت صحيفة نويس فينر تاغبلات(The Neues Wiener Tagblatt) أن زايبل بتشكيله للائتلاف كان مصممًا على إنشاء (وزارة اليد القوية) بعد أن كانت النمسا تتخبط لما يقرب من عامين في ظل حكومة تنفيذية ضعيفة[45].

ثانيًا: بروتوكولات جنيف واثرها على الاوضاع الاقتصادية والسياسية:

كانت اوروبا الوسطى بالنسبة لدول الوفاق نقطة انطلاق لبناء نظام دولي جديد لما بعد الحرب العالمية الاولى فمن خلال عصبة الامم حاولت تلك الدول إعادة احياء الروابط السياسية والاقتصادية التي مزقتها الحرب في مجالات متنوعة كالاقتصاد والتمويل وادارة الغذاء والهجرة وحقوق الاقليات وانعدام الجنسية، ومكافحة الاوبئة وتجارة المخدرات والجنس[46]، وكانت النمسا بحلول عام 1922، من بين اكثر دول اوروبا الوسطى حاجة للتدخل الاممي، نظرًا للانهيار الاقتصادي الذي شهدته في اعقاب الحرب، فقد خلصت العديد من التقارير الاقتصادية انه بحلول عام 1922، أن الحكومة النمساوية كانت تعاني من عجز مالي هائل، وأصبحت عاجزة بشكل متزايد عن شراء الفحم أو المواد الغذائية من السوق العالمية، وأن مواطنو النمسا كانوا يعيشون بشكل مثير للشفقة، فقد كان جزء كبير من سكانها يعاني من الجوع طوال العام، وكادت طبقتها الوسطى أن تُدمر، وكان من المألوف رؤية علماء أو مؤرخين ذوي سمعة أوروبية يرتدون ملابس رثة أو يعانون من الجوع بشكل واضح، ناهيك عن ارتفاع كانت نسبة الوفيات بين الأطفال نتيجة للجوع الذي اقل ما كان يوصف بانه كان مروعًا[47].

بغض النظر عما إذا كانت مفاهيم الانسانية لما كانت تمر به النمسا هي حفزت بشكل مباشر بريطانيا أو غيرها من دول الوفاق لمساعدة النمسا، فمن المؤكد أنه لم يكن هناك شك لدى العديد من السياسيين والمسؤولين والصحفيين في أن انهيار النمسا كدولة يشكل خطرًا جسيمًا على الاستقرار الأوروبي، فقد لاحظ السير آرثر سالتر(Arthur Salter)، رئيس القسم الاقتصادي والمالي في عصبة الأمم حينذاك بانه لم يكن هنالك مفر من الفقر المدقع والمجاعة واعمال الشغب وربما الثورة مع ما يترتب على ذلك من عواقب خارجية لا يمكن التنبؤ بها، لذلك كان يُنظر إلى الوضع في النمسا على أنه ذو أهمية بالنسبة لتعافي القارة ككل، وكان السياسيون والدبلوماسيون والمسؤولون البريطانيون والفرنسيون مهتمين أيضًا لهذا السبب، فقد أعرب رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجية ريمون بوانكاريه(Raymond Poincaré) عن

قلقه من أن الوضع يمثل "خطراً على النظام النمساوي، وكذلك على استقرار أوروبا الوسطى"،145 وفي رسالة إلى الحكومة الأمريكية، ذكرت الحكومة البريطانية أن نتيجة فشل النمسا بالنسبة للمنطقة "ستكون كارثية بشكل لا يمكن تصوره سياسياً واقتصادياً"[48].

استغل إغناتس زايبل المخاوف الاوربية من اندلاع الثورة في النمسا لاسيما إذا ما اخذنا بعين الاعتبار المد البلشفي بالضغط على عصبة الامم لإنقاذ النمسا من مازقها الاقتصادي، ولحسن حظ حكومة زايبل ان اللجنة الاقتصادية والمالية لعصبة الامم بقيادة آرثر سالتر اخذت تلك المخاوف على محمل الجد وبادرت بالضغط على اعضاء العصبة توفير حزمة قروض لمساعدة النمسا من ازمتها المالية واعادة اعمار البلاد، ونتيجة لذلك كان على زايبل قيادة جهود دبلوماسية مكثفة لإخراج بلاده من عنق الزجاجة والانطلاق نحو فضاء يمكنه من إعادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلاد[49].

شرع زايبل مطلع شهر ايلول عام 1922، بحملة دولية خاصة في ظل استمر التدهور الاقتصادي للنمسا سافر خلالها الى العديد من الدول الاوربية منها بريطانيا وايطاليا لمناقشة مسارات العمل الممكنة التي يمكن من خلالها للنمسا إيجاد حل أوروبي مركزي لمشاكلها الاقتصادية الحادة، وتضمنت المناقشات مواضيع كان من شأنها في نظر أعضاء العصبة أن تُخل بتوازن القوى في أوروبا الوسطى من خلال طرح فكرة تفكك النمسا وسقوطها المحتمل في احضان ألمانيا او سقوطها في براثن المد البلشفي المتنامي، واستغل سيبيل في الوقت نفسه الضرورة السياسية والإنسانية لدعم النمسا المستقلة من خلال المساعدة المالية[50]، ثم استغل قطارًا إلى جنيف لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة لعصبة الأمم، وفي خطابه أمام الجمعية العامة لعصبة الأمم في السادس من ايلول عام 1922، حذر زايبل اعضاء العصبة من أن النمساويين يواجهون البرد والجوع، وأنه بدون أموال لوقف تدهور قيمة العملة وكسب الوقت لإجراء الإصلاحات، فإن بلاده ستنهار[51]، وخاطب اعضاء العصبة بان المساعدة ليس فقط من باب الإحسان، بل وقبل كل شيء لضمان شرعية العصبة كمنظمة دولية قادرة على أن تلتزم بمهمتها في ضمان السلام، فبحسب زايبل إذا تقاعست العصبة عن العمل فسيؤدي ذلك إلى إحداث فجوة في قلب أوروبا، وسيخلق فراغًا يؤدي الى خلل بتوازن القوى الذي لم يُبنَ إلا بشق الانفس[52].

حقق نداء زايبل الأثر المرجو، ففي اليوم التالي أنشأت عصبة الأمم (اللجنة الفرعية للنمسا) لمناقشة أي تحرك مستقبلي للعصبة في النمسا، وفي الرابع من تشرين الاول عام 1922، وضعت العصبة ثلاثة بروتوكولات وقّعها ممثلو بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا، تعهدت الاخيرة في مقدمتها وفقًا لأحكام المادة (88) من معاهدة سان جيرمان بعدم التنازل عن استقلالها، والامتناع عن أي مفاوضات او التزام اقتصادي، او مالي يحسب بشكل مباشر او غير مباشر على انه يضر بذلك الاستقلال على ان لا يمنع ذلك التعهد النمسا من الحفاظ، وفقًا لأحكام معاهدة سان جيرمان، على حريتها في مسألة التعريفات الجمركية والاتفاقيات التجارية أو المالية، وبشكل عام، في جميع المسائل

المتعلقة بنظامها الاقتصادي أو علاقاتها التجارية، شريطة ألا تنتهك استقلالها الاقتصادي بمنح أي دولة نظامًا خاصًا أو مزايا حصرية من شأنها أن تهدد هذا الاستقلال[53].

حددت بروتوكولات جنيف الشروط التي بموجبها ستحصل النمسا على قرض بقيمة (650) مليون كرونة ذهبية، منها (520) مليونًا لمساعدة النمسا على تغطية عجز ميزانيتها لمدة عامين، كان من المفترض أن يمنح القرض الحكومة النمساوية الوقت والوسائل اللازمة لتنفيذ إصلاحات مالية وحكومية جادة، وقد قدّمت الحكومة احتكارات الدولة للتبغ والتعريفات الجمركية كضمان للقرض[54].

تناول كل بروتوكول جانبًا مختلفًا من الوضع السياسي والمالي للنمسا، فقد قضى البروتوكول الأول على أي آمال لدى القوميين الألمان أو الاشتراكيين الديمقراطيين في ضم ألمانيا إلى النمسا، حدد البروتوكول الثاني القرض، وكيفية استخدامه، ودور أعضاء عصبة الأمم في الإشراف على إدارته، أما البروتوكول الثالث والأخير فقد أحدث أكبر تغيير في هيكل الجمهورية النمساوية نفسها، بل كان الأصعب على زايبل إقناع البرلمان النمساوي به لأنه اشترط قيام الحكومة بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات التي من شأنها تمكينها من إعادة التوازن الدائم لميزانيتها في غضون عامين، ولتحقيق ذلك أنشأ البروتوكول منصب (المفوض العام) للإشراف على إعادة هيكلة النمسا المالية[55].

شن الحزب الاشتراكي الديمقراطي حملةً شرسةً ضدّ زايبل فبعد عودته من فيينا اتهمه الحزب الاشتراكي بالخيانة لأنه وبحسب الاشتراكيين فأن فرض العصبة برنامج التقشف الحكومي الذي لم يقتصر على رفع الأسعار من قبل احتكارات الدولة فحسب، بل شمل أيضًا تسريح (100) ألف موظف حكومي، اضافة الى لتخليه عن برنامج الاعتماد على الذات، والأهم من ذلك، عدم إشراكه جميع الأطراف في المفاوضات مثل بالنسبة للاشتراكيين علامات استفهام كبيرة[56]، إلى الحد الذي اتهمت صحيفة (أربايتر تسايتونغ)، الناطقة باسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، سيبيل بأنه (دمية في يد اليهود) الذي أراد تسليم النمسا لاستعباد رأس المال المالي الدولي اليهودي[57].

لم تجد اعتراضات الاشتراكيين نفعًا فقد تم التوقيع على بروتوكولات جنيف في الرابع من تشرين الاول عام 1922، كان ذلك بمثابة تجرع لكاس السم بالنسبة للاشتراكيين، وبدت ردود الافعال في ذات يوم التوقيع تنم عن ذلك فالقيادي في الحزب الاشتراكي الديمقراطي اوتو باور(Otto Bauer)[58]، صرح في ذات اليوم قائلاً :**"انتقام زايبل ليوم 12 تشرين الثاني 1918"** في اشارة منه إلى اليوم الذي أجبر فيه الاشتراكيون الديمقراطيون المسيحيين على الموافقة على إعلان الجمهورية[59]، اما كارل رينر فقد صرح قائلاً :**" أن بروتوكولات جنيف التي توصل اليها زايبل ضحّت باستقلال البلاد، وجعلت من جماهير الطبقة العاملة وأصحاب الأجور ضحايا لعبء إعادة الإعمار، وسلّمت المصالح المالية للبلاد إلى أيدي الرأسمالية المالية الدولية"**[60].

بالرغم من الانتقادات التي تعرض لها زايبل كان ينظر اليه على انه منقذًا لأنه وفر للبلاد مخرجًا من مأزقها الرهيب، وأيًا كان التفسير المقبول، فقد تمت المصادقة على القروض في النهاية عن طريق تسوية بين الطرفين، مما أنقذ البلاد من إفلاس محقق، وساعد في إنهاء التضخم الذي أعقب الحرب وإعادة هيكلة اقتصاد الدولة النمساوية التي كانت على شفير الإفلاس[61].

كان من نتائج الاصلاحات الاقتصادية التي شرع بها زايبل وما صاحبها من ضغط للنفقات وتسريح لأعداد كبيرة من الموظفين أن اشتد الصراع بين زايبل وحزبه من جهة، والاشتراكيين الديمقراطيين من جهة أخرى، إذ بدأ الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي حملة عامة في أوائل عام 1923 ، دعت الكاثوليك من الطبقة العاملة إلى ترك الكنيسة، وهي خطوة دفعت زايبل إلى معارضة أشد للاشتراكيين، وتوقف عن النظر إلى الاشتراكية الديمقراطية من منظور التوفيق، واعّدها أكثر فأكثر بكل ما فيها من تشدد عقائدي معادية للكنيسة[62].

ارتبط الصراع السياسي بين الحزبين بالعنف ففي الاول من حزيران عام 1924، وبينما كان زايبل في محطة فينر نويشتات لاستقلال قطار بالاتون إكسبريس المتجه إلى فيينا كان احد اعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي السابقين يدعى كارل جاوريك (Karl Jaworek) على متن ذات الرحلة وعند وصوله إلى محطة سودبانهوف (المحطة الجنوبية) في فيينا، نزل جاوريك من القطار ورأى المستشار الذي كان يجلس في العربة الأخيرة من العربات الثلاث واقفًا على الرصيف. اقترب منه وأخرج مسدسًا بخمس رصاصات، وأطلق رصاصتين على زايبل من مسافة أمتار قليلة[63]، قبل ان يطلق الجاني على نفسه رصاصتين الرصاصات المتبقية، فاخترقت إحدى الرصاصات التي اطلقها جاوريك صدر زايبل من الجانب الأيمن وأصابت رئته، فنُقل زايبل على وجه السرعة إلى مستشفى فيدنر التي بقي فيها لمدة من الوقت لأصابته بعدوى شديدة استدعت إجراء طقوس الاحتضار له لكنه تمكن من النجاة بالرغم من مضاعفات الحادث التي رافقته حتى وفاته[64].

أُلقي القبض على الجاني المصاب بجروح خطيرة، وصرّح بأنه دُفع إلى ارتكاب الجريمة من قبل أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وهنا لابد من الاشارة إلى أنه وعلى الرغم من اعتراف جاوريك بتنفيذ محاولة الاغتيال بتحريض من الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلا أن الاسباب الشخصية كان لها اثرًا كبيرًا في اقدامه على ذلك الفعل فجاوريك كان عامل في مصنع للغزل في بوتنشتاين، وفي سنوات ما بعد الحرب، واجه البطالة، ونقص الغذاء، والجوع، وانعدام الآفاق في جمهورية النمسا التي كانت بالكاد قادرة على البقاء، ونظرًا لدعاية الحزب الاشتراكي الديمقراطي التي روجت لرهن زايبل لأصول الدولة، وتسريح العديد من موظفي الخدمة المدنية، وتطبيق إجراءات تقشفية صارمة تعرض زايبل لانتقادات لاذعة، وحمّله جاوريك وغيره من القوى العاملة في البلاد المستشار مسؤولية ذلك الوضع المتردي[65].

نتيجة لاعتلال صحة وبحلول تشرين الثاني عام ١٩٢٤، كان زايبل قد استقال من منصب المستشار، وترك تشكيل الحكومة الجديدة لرودولف راميك (Rudolf Ramek) [66]، ومع ذلك لم ينعزل زايبل الحياة الكنسية، بقي رئيسًا للحزب الاجتماعي المسيحي، إضافة إلى ذلك قام ببعض الجولات أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية، متحدثًا بصفته رجل دين، ومستشارًا سابقًا للنمسا عن وضع النمسا والمشاكل المتأصلة في السياسة الأوروبية في فترة ما بعد الحرب[67].

المبحث الثالث

نشاط إغناتس زايبل السياسي 1926-1932

اولاً: حكومة زايبل الثانية وانتخابات عام 1927:

لم تكن مكانة رودولف راميك داخل الحزب بذات المكانة التي كان يتحلى بها سلفه زايبل، فراميك كان ينظر اليه كشخصية ثانوية لا مركزية داخل الحزب، وبحكم شخصيته التي تميل إلى البحث عن حلول وسط في التعامل مع الاشتراكيين الديمقراطيين والتوترات داخل الحزب حول العديد من القضايا منها إصلاحات التعليم الوطني التي أثارها جناح فيينا الكاثوليكي المتشدد بقيادة ريتشارد شميتز وفريدريش فوندر، والتحديات الجسيمة في وضع هيكل رواتب جديد للموظفين المدنيين، واضطراره للتعامل مع فضائح تورط فيها وزير ماليته جاكوب أهرر وعدة بنوك نمساوية لم تستمر حكومته سوى عامين فقط[68]، فبحلول تشرين الاول عام 1926، صوت الحزب الاجتماعي المسيحي على اقالة راميك، وأعاد زايبل إلى منصب المستشارية.

كانت النمسا مع تولي زايبل مدة مستشاريته الثانية تشهد مرحلة خطيرة بمزيد من الاستقطاب السياسي والجمود لاسيما بعدما تمكن الاشتراكيين الديمقراطيين من إعادة تنظيم انفسهم لمواجهة سياسات الحزب الاجتماعي المسيحي عن طريق انتخابات عام 1927، التي كان من المؤمل أن يستغل الحزب الاشتراكي الديمقراطي السخط الشعبي من اجراءات الحكومة المالية في تحسين حظوظهم الانتخابية وتسنم قيادة البلاد، إذ أن اوتو بار كان واثقًا من الفوز في الانتخابات مصممًا على مواصلة جهوده للحصول على الاغلبية البرلمانية عن طريق صناديق الانتخابات، فيما طالب الجناح المتشدد للاشتراكيين الديمقراطيين عدم الركون للانتخابات والمباشرة باختبار بلشفية الاشتراكيين من خلال تسليح العمال والقيام بثورة على النظام القائم، ألا ان اوتو بار عارض مطالب المتشددين لآنه كان يرى ان اتباع مثل ذلك المسار سيؤدي الى حرب اهلية دموية، وسيعزز من موقف الفاشيين في اشارة منه إلى الحزب الاجتماعي المسيحي الحاكم[69].

اجريت الانتخابات البرلمانية في الرابع والعشرين من نيسان عام 1927[70]، وكان من نتائجها أن حصل الحزب الاجتماعي المسيحي على (85) مقعدًا مقابل (71) مقعدًا للاشتراكيين الديمقراطيين، و (9) مقاعد للقوميين الالمان[71]، وبناء على نتائج الانتخابات شكّل زايبل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الفصائل غير الماركسية الامر الذي اشر بما لا يقبل الشلك أن القوى البرجوازية كانت لا تزال تتمتع

بموقع قوي في البرلمان، على الرغم من كل ذلك استمرت المخاوف من أن يجد الاشتراكيون طرقًا للهيمنة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة باستخدام موقعهم القوي في فيينا لاسيما بعد النتائج الجيدة التي حققها الاشتراكيين الديمقراطيين في الانتخابات الاخيرة[72].

ثانيًا: انتفاضة فيينا 1927، ونشاط زايبل السياسي حتى وفاته:

باتت الاوضاع السياسية في النمسا بعد انتخابات عام 1927، تتجه نحو التطرف فقد بدأت الطبقة العاملة المنظمة تفقد صبرها بعد ارتفاع معدل البطالة إلى (18%) ولم تعد تعهدات زعيمها الفكري، أوتو باور الذي وعد العمال بأن الاقتراع سيجلب لهم ثورة أفضل من تلك التي يمكن أن تحققها الثورة البلشفية المسلحة تجدي نفعًا، فقد كان العاطلون عن العمل أكثر عرضة للتأثر بالجناح المتطرف للحزب الاشتراكي ذي الصوت العالي، والذي كان يؤيد تسليح العمال لثورة فورية، بالمقابل كانت الاحزاب المحافظة وفي مقدمتها الحزب الاجتماعي المسيحي والحزب الوطني الألماني، وحزب الدفاع عن الوطن، واتحاد الأراضي يخشون الهجوم الماركسي على الدين، وخاصة المدارس الدينية وخشيتهم ايضًا من دعوة الماركسيين للثورة على الوضع القائم، ونتيجة لذلك بدأت الاحزاب السياسية بتهيئة اجنحتها المسلحة للمواجهة[73].

انطلقت الشرارة الاولى للمواجهة الحزبية في الخامس عشر من تموز عام 1927، بالمظاهرة التي نظمها العمال احتجاجًا على (محاكمة شاتندورف)[74]، التي برأت فيها هيئة محلفين مجموعة من المحاربين القدامى المنظمين الذين أطلقوا النار على أعضاء رابطة الحماية الجمهورية، ولم تلبث المظاهرة أن تحولت الى تمرد شامل فقدت خلاله قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي التي تبنت المظاهرات السيطرة على الحشود، فقد قام المتظاهرين بإضرام النيران في وزارة العدل، واقتُحموا مراكز الشرطة، وأُقيمت المتاريس، ومُنعت فرق الإطفاء والاغاثة من الوصول إلى موقع التظاهر، وازاء الخسائر البشرية في صفوف الشرطة اضطرت الاخيرة إلى فتح النار على المتظاهرين، ومع استمرار الاشتباكات بين المتظاهرين والشرطة ناشدت القيادة الاشتراكية الديمقراطية المتمثلة بأوتو باور وكارل سيتز، المستشار زايبل تقديم تنازلات للطبقة العاملة لمنع انتشار إراقة الدماء، الا أن زايبل رفض تقديم اي تنازلات لتنتهي المظاهرة بقُتل أكثر من (85) شخصًا، وأصابة نحو (600) بجروح خطيرة[75].

بعد اخماد انتفاضة الاشتراكيين حاول باور وسيتز مد يد السلام إلى زايبل، والعمل معه لتهدئة الوضع بل وعرضا عليه شراكة في الائتلاف، الا أن زايبل رفض ذلك، وكان مصمماً ليس على إحلال السلام، بل على هزيمة خصومه سياسياً[76]، ففي خطابه امام البرلمان في السادس والعشرين من تموز عام 1927، تناول زايبل العنف الذي اندلع بين العمال والشرطة، واصفًا أفعال العمال بالثورة ضد الجمهورية الجريحة[77]، واتهم زايبل قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي بإهدار سلطتهم البرلمانية في نظر الشعب، واستخدامها لمحاولة حماية المتورطين في الثورة، وفي نهاية خطابه تعهد بملاحقة من اسماهم بمثيرو

الشغب وخاطب اعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي في البرلمان قائلاً :**"لا تطالبوا بأن يُظهر البرلمان والحكومة رأفةً تجاه الضحايا ومرتكبي تلك الأيام المشؤومة، لا تطالبوا بشيءٍ يُفسَّر على أنه إعفاءٌ لمن ثاروا"**[78] وازاء ذلك الخطاب بات زايبل يعرف في الذاكرة الشعبية النمساوية بلقب (الأسقف الذي لا يعرف الرحمة)[79].

بعد احداث انتفاضة تموز عام 1927، حاول زايبل بكل ما اوتي من قوة ووسائل سياسية تشويه سمعة الاشتراكيين الديمقراطيين، إذ كان يأمل استغلال ضعف الحزب بعد عام 1927، لفصل قيادة النقابات عن الهيئة الرئيسية للحزب، لكن جهود زايبل بائت بالفشل لاسيما وان احداث عام 1927، وان كانت شرارتها الاحتجاج على محاكمة شاتندورف الا انها لم تكن منفصلة عن الاحداث الداخلية فالانتفاضة كانت في جزء كبير منها تعبيرًا عن تردي الاوضاع الداخلية، والبطالة، والسلاح المنفلت، وافلات المجرمين من العقاب لذلك فأن موقف زايبل وطريقة تعامله مع الاحداث اضرت كثيرًا بسمعته وشعبية حزبه، وليس ادل من ذلك ان أعلن ما يقرب من(13000) من الناخبون الكاثوليك المحسوبون على الحزب الاجتماعي تخليهم عن الكنيسة الكاثوليكية خلال المدة (15 تموز –13 ايلول 1927)[80]، وهنا يمكن القول أن زايبل في المحصلة النهائية خدم النمسا بشكل جيد على الصعيد الدولي، إلا أن تلك الخدمة ادت إلى تفاقم الوضع داخليًا فزايبل اوغل في عداوته للاشتراكيين إلى الحد الذي رفض الاستماع لشكوى القوى العاملة او محاولة التوصل إلى صيغة عمل مشتركة مع القيادات الحزبية المعتدلة للاشتراكيين التي سبق وان طرحت مسألة التعاون مع حكومته.

بعد عامين ونصف تقريبًا من توليه منصب المستشار للمرة الثانية قدم زايبل استقالته في الثالث من نيسان عام 1929، بسبب تدهور صحته[81]، الا انه استمر في منصبه حتى الرابع من ايار من العام نفسه حيث تمكن الحزب الاجتماعي المسيحي من التصويت على إرنست شتريروفيتس(Ernst Streeruwitz) خلفًا له[82]، ثم استقال زايبل من رئاسة الحزب الاجتماعي المسيحي عام 1930، وعلى الرغم من اتخاذه الخطوات الرئيسية بعيدًا عن السياسة، لم يستطع زايبل إلا أن يعود للساحة السياسية كوزير للخارجية خلال المدة (30 ايلول– 4 كانون الاول 1930) ثم ترشح زايبل لانتخابات الرئاسة الفيدرالية عام 1931 الا انه خسرها[83].

بحلول عام 1932، بدأت صحة زايبل بالتدهور بشكل خطير فقد عانى من مرض السل وداء السكري نتيجة للأثار التي تركتها محاولة اغتياله، وفي الثاني من آب عام ١٩٣٢، أعلن عن وفاة زايبل[84]، وفي الخامس من الشهر نفسه شقّ موكب جنازته طريقه عبر شوارع فيينا بين كاتدرائية القديس ستيفان، ومبنى المستشارية، ومبنى البرلمان، ليدفن في المقبرة المركزية في فيينا[85].

الاستنتاجات:

بعد الخوض في الدراسة الموسومة بـ (إغناتس زايبل ودوره السياسي في النمسا1876 –1932) تبين للباحث عدد من الاستنتاجات يمكن اجمالها بالاتي:

1. تفرد إغناتس زايبل بانه أول رجل دين كاثوليكي يتقلد منصباً وزارياً في العهد الإمبراطوري بعد أن عيّنه الإمبراطور كارل الأول وزيراً للأشغال العامة والرعاية الاجتماعية في حكومة هاينريش لاماش، كما تفرد زايبل عمن سبقوه ومن جاءوا بعده بأنه السياسي الوحيد الذي جاء من خلفية اجتماعية متواضعة ليتبوء منصب المستشارية الذي يعد قمة الهرم السياسي في الدولة.
2. كان زايبل مفكراً كلاسيكياً ذا مكانة أكاديمية مميزة قبل دخوله عالم السياسة، وتصدر زايبل للعامة بصورة الراهب الزاهد والأكاديمي الورع، إلا أن تلك الصورة كانت تخفي خلفها طموحاً سياسياً جارفاً ورغبة حثيثة في إدارة السلطة، ما مكنه من البروز والسيطرة بسرعة فائقة على المشهد السياسي النمساوي المعقد بعد الحرب العالمية الأولى.
3. لم تكن الظروف التي تصدى فيها زايبل لقيادة الجمهورية النمساوية الوليدة مؤاتية فالنمسا بين الحربين كانت تواجه مشاكل كبيرة بدئًا من ترتيب اوضاعها السياسية مرورًا بالظروف الاقتصادية التي كانت قاب قوسين او ادنى من الانهيار لذلك أثبت زايبل خلال مدة مشتشاريته الاولى التي امتدت بين عامي (1922–1924) انه كالان الاقدر على انقاذ الاوضاع في النمسا من بين اقرانه السياسيين الذين فشلوا في السيطرة على زمام الامور فيها.
4. كان زايبل قادراً على تبني سياسة براغماتية عميقة مثل تشكيل تحالفات سياسية غير متوقعة ومع ذلك ظل متصلباً لا يلين بمجرد أن تم تحدي مبادئه الأساسية، وتبين ذلك من خلال خوضه حرباً أيديولوجية مريرة ضد الماركسية.
5. أنقذ زايبل الاقتصاد النمساوي عام 1922، من الانهيار من خلال تأمين قرض بقيمة (650) مليون كرونة ذهبية، الا ان انقاذه للاقتصاد النمساوي لم يكن دون ثمن فقد تسبب ذلك القرض في رهن السياسة المالية للدولة للأنظمة الرأسمالية كما كان يراه خصومه السياسيين، وبالتالي انعكاس تلك السياسة على والاوضاع الداخلية التي لم تليث ان تفجرت بانتفاضة عام 1927.
6. سجل زايبل نجاحًا كبيرًا في السياسة الخارجية من خلال استغلال تخوف الدول الاوربية من المد البلشفي في مساندة تلك الدول للنمسا سياسيًا واقتصاديًا، الا ان ذلك النجاح قابله اخفاق كبير على المستوى الداخلي فالصراع الايدلوجي مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي جعل زايبل يجنح نحو التطرف الى الحد الذي جعله ينظر الى المطالب الحقة للطبقة العاملة التي كانت تحت تأثير البطالة في اطار المؤامرات الشيوعية وحركات التمرد وليس ادل على ذلك تأييده لحملات القمع التي رافقت انتفاضة عام 1927.
7. كشفت مسيرة زايبل السياسية عن سعي حثيث للسلطة وطموح دنيوي عميق، وقد برز بشكل لافت من بداياته السياسية المتواضعة ثم سيطرته على السياسة اليمينية النمساوية بولايتين في المستشارية واستيزاره للخارجية ناهيك عن قيادته للحزب الاشتراكي الاجتماعي.

الهوامش:

(1) George M. Kren, Ignaz Seipel and the Austrian Republic, University of Wisconsin, Madison, 1949, p.3.
(2) Stephanie Glück, Vor allem und über allem müsste doch der Priester stehen – Priesterliche Existenz bei Bundeskanzler Dr. Ignaz Seipel (1876–1932) im Spiegel seiner Tagebücher, Diplomarbeit zur Erlangung des akademischen Grades einer Magistra theologiae, nstitut für Kirchengeschichte und Kirchliche Zeitgeschichte an der Katholisch-Theologischen Fakultät der Karl-Franzens-Universität Graz Graz, Jänner 2019, p.11.
(3) Friedrich Rennhofer, Ignaz Seipel Mensch u. Staatsmann : eine biographische Dokumentation, Böhlau, Wien, 1978, P.P.6-8.
(4) Friedrich Weissensteiner, Grosse Österreicher des 20. Jahrhunderts 90 Porträts berühmter Frauen und Männer, Ueberreuter, Berlin, 1997, P.171.
(5) Öbl 1815-1950, Bd, 12 , Lfg. 56, 2002, p. 142.
(6) فرانز مارتن شيندلر (1847-1922)، عالم اللاهوت الأخلاقي عرف عنه تأييده لجوانب عديدة لنهج إصلاحي داخلي للكنيسة، في المجالين السياسي والاجتماعي ارتبط اسمه ارتباطًا وثيقًا بالحزب الاجتماعي المسيحي الذي تأسس عام 1893، والذي وضع له برنامجًا حزبيًا مختصرًا عام 1891 وبرنامجًا أطول عام 1894 بناءً على طلب أنطونيو أغلياردي (1832-1915)، السفير البابوي في فيينا، الذي كان من مؤيدي تلك القوة السياسية الناشئة. لمزيد من التفاصيل ينظر:
Gregor Klapczynski, Katholischer Historismus? Zum historischen Denken in der deutschsprachigen Kirchengeschichte um 1900. Heinrich Schrörs - Albert Ehrhard - Joseph Schnitzer, Kohlhammer Verlag, Stuttgart, Germany, 2013, p.p.193-194.
(7) Friedrich Rennhofer, Ignaz Seipel Mensch u. Staatsmann : eine biographische Dokumentation, Böhlau, 1978, p.20.
(8) Thomas Olechowski, Ignaz Seipel: Vom k.k. Minister zum Berichterstatter über die republikanische Bundesverfassung, Beiträge zur Rechtsgeschichte Österreichs, Brgo, Wien, 2012, p.319.
(9) Emily ALbu Hanawalt Emily Albu and Carter Lindberg, Through the Eye of a Needle: Judeo-Christian Roots of Social Welfare, Thomas Jefferson University Press, Kirksville,1994, p.223.
(10) Mitchell G. Ash and Josef Ehmer (Hg.), Universität – Politik – Gesellschaft, V&R unipress, Vienna University Press, 2015, p.274.
(11) Howard M. Sachar, The Assassination of Europe, 1918-1942: A Political History, University of Toronto Press, 2015, p.188.
(12) Mitchell G. Ash and Josef Ehmer (Hg.), Op. Cit., p.274.
(13) Von Gerhard H olotik, pie Salzburger Moraltheologen vonder Jahrhundertwende bis zum,II. Vatikanum, Gesellschaft für Salzburger Landeskunde,Band/Volume: 135, Salzburg, Austria, 1995, p.233.
(14) كارل فرانز جوزيف (1887- 1922) إمبراطور النمسا (1916-1918) وملك المجر (تحت اسم كارل الرابع)، آخر حكام الإمبراطورية النمساوية المجرية. أصبح وليًا للعهد لآل هابسبورغ بعد اغتيال عمه، فرانسيس فرديناند، بعد أن خلف فرانسيس جوزيف عام 1916، قام بعدة محاولات فاشلة لإخراج النمسا-المجر من الحرب العالمية الأولى. تخلى عن المشاركة في شؤون الدولة عام 1918، وعُزل عام 1919، بعد محاولتين فاشلتين لاستعادة عرشه المجري عام 1921، نُفي إلى ماديرا، حيث توفي. لمزيد من التفاصيل ينظر:
Britannica Concise Encyclopedia, Encyclopædia Britannica, Inc, London, 2006, p.375.
(15) Edward J. Coyne, The Crisis in Austria and Monsignor Seipel, An Irish Quarterly Review, Vol. 18, No. 72 , Dec., 1929), p.612.
(16) Michaela Sohn-Kronthaler and Markus Zimmermann (Hg.), Ignaz Seipel (1876 – 1932) Im Spannungsfeld von Kirche, Partei und Politik, Böhlau Verlag , Brill Österreich, 2024, p.409.
(17) هاينريش ماتايا (1877-1937) محاميًا، وعضوًا فاعلًا في الحزب الاجتماعي المسيحي، وعضوًا في مجلس مدينة فيينا من عام 1910 إلى عام 1918، وعضوًا في المجلس الإمبراطوري عام 1913، وعضوًا في المجلس التشريعي النمساوي من عام 1918 إلى عام 1930، ووزيرًا للخارجية من عام 1924 إلى عام 1926. لمزيد منت التفاصيل ينظر:
Hannes Stekl, Höhere Töchter" und "Söhne aus gutem Haus" bürgerliche Jugend in Monarchie und Republik, Böhlau, 1999, p.56.
(18) Günter Bischof and Fritz Plasser, Eva Maltschnig (Eds.), Austrian Lives, University of New Orleans Press, New Orleans, 2012, p.38.
(19) Michael P. Hornsby-Smith, An Introduction to Catholic Social Thought, Cambridge University Press, 2006, p.183.
(20) Günter Bischof and Fritz Plasser, Eva Maltschnig (Eds.), Op. Cit., p.39.
(21) Josephus Nelson Larned, History for Ready Reference from the Best Historians, Volume Vl, C.A. Nichols Company, 1901, p.36.
(22) Jakub S. Beneš, Workers and Nationalism: Czech and German Social Democracy in Habsburg Austria, 1890-1918, Oxford University Press, 2017, p.2.
(23) Günter Bischof and Fritz Plasser, Eva Maltschnig (Eds.), Op. Cit., p.40.

(24) El Beheiri, N. Fenzl, A. – Ziegerhofer, A. 'Austrian Theorists of Central European Integration' in Gedeon, M. (ed.) Great Theorists of Central European Integration, Miskolc-Budapest: Central European Academic Publishing, 2023, p. 23.

(25) هاينريش لاماش (1853- 1920) سياسي نمساوي، وُلد في سايتنشتيتن النمسا السفلى، لم ينتمِ لأي حزب؛ شغل منصب آخر رئيس وزراء للإمبراطورية، وعضو في الوفد النمساوي في مؤتمر فرساي للسلام، تُوفي في سالزبورغ، 6 كانون الثاني عام 1920. لمزيد من التفاصيل ينظر:

The British Yearbook of International Law : British Institute of International Affairs, Royal Institute of International Affairs, London,1920, p.223.

(26) Karl Acham and Stephan Moebius, Soziologie der Zwischenkriegszeit. Ihre Hauptströmungen und zentralen Themen im deutschen Sprachraum, Band 4, Springer, Fachmedien Wiesbaden,2025, p.99.

(27) Milan Hlavačka and Other, "Die Heimstatt des Historikers sind die Archive." Festschrift für Lothar Höbelt, Böhlau, Wien, 2022, p.356.

(28) Josef Hofmiller, Revolutionstagebuch 1918/19, aus den tagen der München revolution, K. Rauch, Leipzig, 1939, p.24.

(29) Carlo Moos, Habsburg post mortem: Betrachtungen zum Weiterleben der Habsburgermonarchie, Böhlau Verlag , Wien, 2016, p.190.

(30) Mitchell G. Ash and Josef Ehmer (Hg.), Op. Cit., p.p.275-276.

(31) Daniele Caramani, Elections in Western Europe 1815-1996, Palgrave Macmillan, UK, 2000, p.106.

(32) فرانز دينغ هوفر (1873-1956)، سياسي نمساوي حاصل على دكتوراه في القانون، شغل منصب نائبًا لرئيس بلدية لينز من عام 1905 إلى عام 1907، ورئيسًا للبلدية من عام 1907 إلى عام 1918، وعضوًا قوميًا ألمانيًا في برلمان النمسا العليا من عام 1913 إلى عام 1919، وعضوًا في المجلس الإمبراطوري من عام 1911 إلى عام 1918. في عام 1918، أصبح رئيسًا للجمعية الوطنية المؤقتة. في عام 1919، أسس الرابطة الألمانية الكبرى في البرلمان، وأصبح رئيسًا لحزب الشعب الألماني الأكبر. ١٩٢٠، من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٨، كان عضوًا في المجلس الوطني، ونائبًا للمستشار من عام ١٩٢٦ إلى عام ١٩٢٧، ووزيرًا للعدل من عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٢٨، ورئيسًا للمحكمة العليا من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٣٨. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Robert Kriechbaumer, "Dieses Österreich retten" die Protokolle der Parteitage der Christlichsozialen Partei in der Ersten Republik, Böhlau, Stuttgart, Germany, 2006, p.16.

(33) John W. Boyer, Austria 1867-1955, Oxford University Press, 2022, p.665.

(34) ايكل ماير (1864-1922)،سياسي نمساوي حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ، بعد دراسته في روما، عمل منذ عام 1892 في الأرشيف الإقليمي في إنسبروك، إذ شغل منصب المدير بين عامي 1897 و1919، وفي عام 1900، أصبح أستاذاً مشاركاً للتاريخ النمساوي والعام في جامعة إنسبروك. من عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩١١، كان عضوًا في المجلس الإمبراطوري عن الحزب الاجتماعي المسيحي، ومن عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١٤ كان عضوًا في برلمان تيرول، ومن عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٠ كان عضوًا في الجمعية الوطنية التأسيسية، ومن عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٢ كان عضوًا في المجلس الوطني، ومن عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٠ شغل منصب وزير دولة بلا حقيبة وزارية، مُكلفًا بتنسيق العمل الدستوري. وبهذه الصفة، لعب دورًا محوريًا في صياغة الدستور. في عام ١٩٢٠، ترأس حكومة التمثيل النسبي، ومن عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢١ شغل منصب المستشار ووزير الخارجية لحكومة الأقلية الاشتراكية المسيحية.لمزيد من التفاصيل ينظر:

Friedrich Weissensteiner, Erika Weinzierl (Hg.): Die österreichischen Bundeskanzler. Leben und Werk. - Wien 1983, p.p. 54-60.

(35) Ernst Papanek, The Austrian School of Reform: Its Bases, Principles and Development--The Twenty Years Between the Two World Wars, Bloomsbury Academic, London, 1978, p.79.

(36) مايكل هاينش (1858-1940) باحثًا ليبراليًا وناشطًا سياسيًا واجتماعيًا ذا اهتمامات عامة متعددة، فقد كان خبيرًا اقتصاديًا اوستاذًا بارز في علم الأمراض وناشط المناهض للكحول، تولى شغل منصب أول رئيس لجمهورية النمسا الاتحادية للمدة (1920-1928). لمزيد مكن التفاصيل ينظر:

Jürgen Backhaus, The Beginnings of Scholarly Economic Journalism: The Austrian Economist and The German Economist, Springer, New York, 2011, p.74.

(37) John Scott-Keltie, The Statesman's Year-Book, Palgrave Macmillan, London, 2016, p.662.

(38) John W. Boyer, Op. Cit., p.666.

(39) يوهانس شوبر (1874-1932) فقيه قانوني نمساوي، ومسؤول شرطة، وسياسي، شغل منصب المستشار الاتحادي للنمسا مرتين لأولى من(1921- 1922)،أما الثانية فكانت (1929 - 1930)، كما شغل مناصب وزارية عديدة. يُعرف أيضًا بكونه المؤسس والرئيس لمنظمة الإنتربول، فقد كان شوبير الرئيس المؤسس للجنة الشرطة الجنائية الدولية (ICPC)، التي أصبحت فيما بعد الإنتربول، من عام 1923 إلى عام 1932. كما شغل منصب وزير خارجية النمسا من عام 1930 إلى عام 1932. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Lalith Kumar Dharavath, Thinking and Thinkers of Police Administration, Chyren Publication, Palwal Haryana, India, 2025, p.111.

(40) Michael Brecher and Jonathan Wilkenfeld, A Study of Crisis, University of Michigan Press, 2022, p.581.

(41) Günter Bischof and Fritz Plasser, Eva Maltschnig (Eds.), Op. Cit., p.p.47-48.

(42) John W. Boyer, Op. Cit., p.667.

(43) Charles A. Gulick, Austria from Habsburg to Hitler, Volume 1: Labor's Workshop of Democracy, University of California Press, 1948, p.167

(44) Richard Robert Laurence, A Study of the Nazi Movement in Austria, 1932-34, Stanford University, 1962, p.217.
(45) John W. Boyer, Op. Cit., p.668.
(46) Pieter M. Judson and Tara Zahra, The Great War and the Transformation of Habsburg Central Europe, OUP, Oxford, 2025, p.176.
(47) Günter Bischof, Fritz Plasser and Eva Maltschnig (Eds.) Op. Cit., p.48.
(48) Barbara Susan Warnock, The First Bailout – The Financial Reconstruction of Austria 1922 – 1926, Submitted for the degree of Ph. D,Birkbeck College, University of London, 2015, p.p.50-51.
(49) Pieter M. Judson and Tara Zahra, Op. Cit., p. 176.
(50) Peter Becker and Natasha Wheatley, Remaking Central Europe: The League of Nations and the Former Habsburg Lands, Oxford University Press, 2020, p.p.137-138.
(51) W.O. Henderson, The Genesis of the Common Market, Taylor & Francis, London and New York, 2013, p.118.
(52) Günter Bischof, Fritz Plasser and Eva Maltschnig (Eds.) Op. Cit., p. 49.
(53) Documents on German Foreign Policy, 1918-1945, Volume I, From Neurath to Ribbentrop, No. 330, Memorandum 86 From the Archives of the German Foreign Ministry, U.S. Government Printing Office, Washington, 1949, p.552.
(54) The Restoration of Austria Agreements arranged by the League of Nations and signed at Geneva on October 4th, 1922 with the Relevant Documents And Public Statements, C. 716. M. 428, Geneva, October 19th, 1922., p.9.
(55) Barry Eichengreen and Andreas Kakridis , The Spread of the Modern Central Bank and Global Cooperation 1919-1939, Cambridge University Press, 2023, p.p.110-111.
(56) Günter Bischof, Fritz Plasser and Eva Maltschnig (Eds.) Op. Cit., p.50.
(57) Jody Abigail Manning, Austria at the Crossroads: The Anschluss and its Opponents , In candidature for the degree of Philosophiae Doctor, Thesis submitted to Cardiff University , 2013, p.74.
(58) أوتو باور (1881-1938) أحد قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي، من أبرز منظري الاشتراكيين اليساريين الذين اتبعوا الفكر الماركسي النمساوي، الذي سعى إلى إيجاد "طريق ثالث" للاشتراكية - بين الرأسمالية والشيوعية، صل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة فيينا عام ١٩٠٦، ونشر كتابه الأول، "مسألة القوميات والديمقراطية الاجتماعية"، انخرط باور في الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي، وبدأ صعودًا سريعًا في صفوفه. أسس حركة تعليمية اشتراكية تُدعى "المستقبل" (Die Zukunft)، وفي عام ١٩٠٧، أسس وحرر مجلة حزبية نظرية بعنوان "الكفاح" (Der Kampf). شغل منصب سكرتير الحزب من عام ١٩٠٧ حتى عام ١٩١٤، ثناء خدمته في الجيش النمساوي على الجبهة الشرقية خلال الحرب العالمية الأولى، أُسر باور وقضى ثلاث سنوات في معسكرات أسرى الحرب الروسية في سيبيريا. بعد عودته إلى النمسا عام 1917، أصبح رئيسًا للحزب الديمقراطي الاشتراكي النمساوي حتى وفاته. لمزيد من التفاصيل ينظر:
Michael Forman, Nationalism and the International Labor Movement: The Idea of the Nation in Socialist and Anarchist Theory, Pennsylvania State University Press, 2010, p.p.95-103.
(59) Jody Abigail Manning, Op. Cit., p.74.
(60) Günter Bischof, Fritz Plasser and Eva Maltschnig (Eds.) Op. Cit., p.50.
(61) António Costa Pinto and Aristotle Kallis, Rethinking Fascism and Dictatorship in Europe, Palgrave Macmillan , New York, 2014, p.130.
(62) Günter Bischof, Fritz Plasser and Eva Maltschnig (Eds.) Op. Cit., p.p.50-51.
(63) Kurt Schuschnigg, The brutal takeover; the Austrian ex-Chancellor's account of the Anschluss of Austria by Hitler, Atheneum, New York, 1971, p.48.
(64) Öffentliche Sicherheit, Attentat auf den Bundeskanzler, , Ausgabe 7-8/2024, p.40.
(65) Ibid., p.p.40-41.
(66) John Duncan Gregory, Dollfuss and His Times, Hutchinson & Co.(Publishers), LTD, London, 1935, p.128.
(67) Günter Bischof, Fritz Plasser and Eva Maltschnig (Eds.) Op. Cit., p.51.
(68) John W. Boyer , Op. Cit., p.683.
(69) Martin Kitchen, The Coming of Austrian Fascism, Taylor & Francis, London, 2016, p.p.31-32.
(70) Kurt Waldheim, The Austrian example, Translated by Ewald Osers, The Macmillan Company, New York, 1971, p.31.
(71) Timothy Kirk, Nazism and the Working Class in Austria: Industrial Unrest and Political Dissent in the 'National Community', Cambridge University Press, 1996, p.35.
(72) Günter Bischof, Fritz Plasser and Eva Maltschnig (Eds.) Op. Cit., p.51; John W. Boyer , Op. Cit., p.683.
(73) Douglas D. Alder, Decision-Making amid Public Violence ; The Vienna Riots , July 15 , 1927 , " Austrian History Yearbook 19 , No . 1 , 1983, p.240.
(74) في عشرينيات القرن العشرين كان لكل حزب سياسي رئيسي في النمسا نوعًا من المنظمات شبه العسكرية، وبرّر كل فيلق حر وجوده بالإشارة إلى خطر القوات المعارضة، في شباط عام 1923، وقعت أول حالة وفاة في اشتباك بين هذه الفيالق. ومنذ ذلك الحين وحتى تموز عام

1927، لقي ستة أشخاص حتفهم في معارك شوارع أو حوادث مماثلة. وفي 30 كانون الثاني عام 1927، حصلت حادثة في قرية شاتندورف التي تبعد ميلاً واحداً عن الحدود المجرية، فقد قرر الاشتراكيون القيام بمسيرة في القرية فردّت قوات الحماية الجمهورية اليمينية بإطلاق النار على المشاركين في المسيرة مما أسفر عن مقتل أحد المتظاهرين وطفل من بين المتفرجين، أُلقي القبض على ثلاثة رجال من شاتندورف ووُجهت إليهم تهمة "العمل الشرير الذي عرّض الحياة للخطر"، وهي تهمة مخففة للغاية، يسهل مقاضاتها مقارنة بتهمة القتل العمد، ومع بدء الإجراءات القضائية تمت تبرئة المتهمين من قبل هيئة المحلفين مما ادى الى تظاهرات عمالية في فيينا. لمزيد من التفاصيل ينظر:
Ibid., p.242.

([75]) Austrian Information, A Publication of The Austrian Information Service, Volume 31, No.78, New York, 1978, p.4.

([76]) Günter Bischof, Fritz Plasser and Eva Maltschnig (Eds.) Op. Cit., p.52.

([77]) Pascal Bataringaya, Claudia Jahnel, Traugott Jähnichen, Penine Uwimbabazi (Eds.), Overcoming Violence: Challenges and Theological Responses in the Context of Central Africa and Europe, Lit Verlag,Wien, 2022, p.38.

([78]) Günter Bischof, Fritz Plasser and Eva Maltschnig (Eds.) Op. Cit., p.p.52-53.

([79]) Robert Leeson, Hayek: A Collaborative Biography:Part XI: Orwellian Rectifiers, Mises' 'Evil Seed' of Christianity and the 'Free' Market Welfare State, Springer International Publishing,Stanford, 2018, p.373.

([80]) John W. Boyer , Op. Cit., p.688.

([81]) Iryna Vushko, Lost Fatherland: Europeans Between Empire and Nation-States, 1867-1939, Yale University Press, 2024, p.224.

([82]) Robin Leonard Bidwell, Bidwell's Guide to Government Ministers, F. Cass, Routledge Taylor & Francis G Group, London and New York, 2007, p.41.

([83]) Günter Bischof, Fritz Plasser and Eva Maltschnig (Eds.) Op. Cit., p.53.

([84]) Jeanne Benay and Other, L'Autriche 1918-1938 : recueil de textes civilisationnels: Etudes autrichiennes n°6,Publication Univ Rouen Havre, 1998, p.201.

([85]) Günter Bischof, Fritz Plasser and Eva Maltschnig (Eds.) Op. Cit., p.53.

المصادر:

اولاً: الوثائق المنشورة:

1. Documents on German Foreign Policy, 1918-1945, Volume I, From Neurath to Ribbentrop, No. 330, Memorandum 86 From the Archives of the German Foreign Ministry, U.S. Government Printing Office, Washington, 1949.
2. The Restoration of Austria Agreements arranged by the League of Nations and signed at Geneva on October 4th, 1922 with the Relevant Documents And Public Statements, C. 716. M. 428, Geneva, October 19th, 1922.

ثانيًا: الكتب باللغة الانكليزية

1. António Costa Pinto and Aristotle Kallis, Rethinking Fascism and Dictatorship in Europe, Palgrave Macmillan , New York, 2014.
2. Barry Eichengreen and Andreas Kakridis , The Spread of the Modern Central Bank and Global Cooperation 1919-1939, Cambridge University Press, 2023.
3. Charles A. Gulick, Austria from Habsburg to Hitler, Volume 1: Labor's Workshop of Democracy, University of California Press, 1948.
4. Daniele Caramani, Elections in Western Europe 1815-1996, Palgrave Macmillan, UK, 2000.
5. El Beheiri, N. , Fenzl, A. , Ziegerhofer, A. ,'Austrian Theorists of Central European Integration' in Gedeon, M. (ed.) Great Theorists of Central European Integration, Miskolc-Budapest: Central European Academic Publishing, 2023.
6. Emily ALbu Hanawalt Emily Albu and Carter Lindberg, Through the Eye of a Needle: Judeo-Christian Roots of Social Welfare, Thomas Jefferson University Press, Kirksville,1994.
7. Ernst Papanek, The Austrian School of Reform: Its Bases, Principles and Development--The Twenty Years Between the Two World Wars, Bloomsbury Academic, London, 1978.
8. George M. Kren, Ignaz Seipel and the Austrian Republic, University of Wisconsin, Madison, 1949.
9. Günter Bischof and Fritz Plasser, Eva Maltschnig (Eds.), Austrian Lives, University of New Orleans Press, New Orleans, 2012.

10. Howard M. Sachar, The Assassination of Europe, 1918-1942: A Political History, University of Toronto Press, 2015.
11. Iryna Vushko, Lost Fatherland: Europeans Between Empire and Nation-States, 1867-1939, Yale University Press, 2024.
12. Jakub S. Beneš, Workers and Nationalism: Czech and German Social Democracy in Habsburg Austria, 1890-1918, Oxford University Press, 2017 .
13. John Duncan Gregory, Dollfuss and His Times, Hutchinson & Co.(Publishers), LTD, London, 1935.
14. John Scott-Keltie, The Statesman's Year-Book, Palgrave Macmillan, London, 2016.
15. John W. Boyer, Austria 1867-1955, Oxford University Press, 2022.
16. Josephus Nelson Larned, History for Ready Reference from the Best Historians, Volume Vl, C.A. Nichols Company, 1901.
17. Jürgen Backhaus, The Beginnings of Scholarly Economic Journalism: The Austrian Economist and The German Economist, Springer, New York, 2011.
18. Kurt Schuschnigg, The brutal takeover; the Austrian ex-Chancellor's account of the Anschluss of Austria by Hitler, Atheneum, New York, 1971.
19. Kurt Waldheim, The Austrian example, Translated by Ewald Osers, The Macmillan Company, New York, 1971.
20. Lalith Kumar Dharavath, Thinking and Thinkers of Police Administration, Chyren Publication, Palwal Haryana, India, 2025.
21. Martin Kitchen, The Coming of Austrian Fascism, Taylor & Francis, London, 2016.
22. Michael Brecher and Jonathan Wilkenfeld, A Study of Crisis, University of Michigan Press, 2022.
23. Michael Forman, Nationalism and the International Labor Movement: The Idea of the Nation in Socialist and Anarchist Theory, Pennsylvania State University Press, 2010.
24. Pascal Bataringaya, Claudia Jahnel, Traugott Jähnichen, Penine Uwimbabazi (Eds.), Overcoming Violence: Challenges and Theological Responses in the Context of Central Africa and Europe, Lit Verlag ,Wien, 2022.
25. Peter Becker and Natasha Wheatley, Remaking Central Europe: The League of Nations and the Former Habsburg Lands, Oxford University Press, 2020.
26. Pieter M. Judson and Tara Zahra, The Great War and the Transformation of Habsburg Central Europe, OUP, Oxford, 2025.
27. Richard Robert Laurence, A Study of the Nazi Movement in Austria, 1932-34, Stanford University, 1962.
28. Robert Leeson, Hayek: A Collaborative Biography:Part XI: Orwellian Rectifiers, Mises' 'Evil Seed' of Christianity and the 'Free' Market Welfare State, Springer International Publishing,Stanford, 2018.
29. Robin Leonard Bidwell, Bidwell's Guide to Government Ministers, F. Cass, Routledge Taylor & Francis G Group, London and New York, 2007.
30. Timothy Kirk, Nazism and the Working Class in Austria: Industrial Unrest and Political Dissent in the 'National Community', Cambridge University Press, 1996.
31. W.O. Henderson, The Genesis of the Common Market, Taylor & Francis, London and New York, 2013.

ثالثًا: الكتب باللغة الالمانية

1. Carlo Moos, Habsburg post mortem: Betrachtungen zum Weiterleben der Habsburgermonarchie, Böhlau Verlag , Wien, 2016.
2. Friedrich Rennhofer, Ignaz Seipel Mensch u. Staatsmann : eine biographische Dokumentation, Böhlau, Wien, 1978.
3. Friedrich Weissensteiner, Erika Weinzierl (Hg.): Die österreichischen Bundeskanzler. Leben und Werk. - Wien 1983.
4. Friedrich Weissensteiner, Grosse Österreicher des 20. Jahrhunderts 90 Porträts berühmter Frauen und Männer, Ueberreuter, Berlin, 1997.
5. Gregor Klapczynski, Katholischer Historismus? Zum historischen Denken in der deutschsprachigen Kirchengeschichte um 1900. Heinrich Schrörs - Albert Ehrhard - Joseph Schnitzer, Kohlhammer Verlag, Stuttgart, Germany, 2013.

6. Hannes Stekl, Höhere Töchter" und "Söhne aus gutem Haus" bürgerliche Jugend in Monarchie und Republik, Böhlau, 1999.
7. Josef Hofmiller, Revolutionstagebuch 1918/19, aus den tagen der München revolution, K. Rauch, Leipzig, 1939.
8. Karl Acham and Stephan Moebius, Soziologie der Zwischenkriegszeit. Ihre Hauptströmungen und zentralen Themen im deutschen Sprachraum, Band 4, Springer, Fachmedien Wiesbaden,2025.
9. Michaela Sohn-Kronthaler and Markus Zimmermann (Hg.), Ignaz Seipel (1876 – 1932) Im Spannungsfeld von Kirche, Partei und Politik, Böhlau Verlag , Brill Österreich, 2024.
10. Milan Hlavačka and Other, "Die Heimstatt des Historikers sind die Archive." Festschrift für Lothar Höbelt, Böhlau, Wien, 2022.
11. Mitchell G. Ash and Josef Ehmer (Hg.), Universität – Politik – Gesellschaft, V&R unipress, Vienna University Press, 2015.
12. Michael P. Hornsby-Smith, An Introduction to Catholic Social Thought, Cambridge University Press, 2006, p.183.
13. Robert Kriechbaumer, "Dieses Österreich retten" die Protokolle der Parteitage der Christlichsozialen Partei in der Ersten Republik, Böhlau, Stuttgart, Germany, 2006.
14. Thomas Olechowski, Ignaz Seipel: Vom k.k. Minister zum Berichterstatter über die republikanische Bundesverfassung, Beiträge zur Rechtsgeschichte Österreichs, Brgo, Wien, 2012.
15. Von Gerhard H olotik, pie Salzburger Moraltheologen vonder Jahrhundertwende bis zum,II. Vatikanum, Gesellschaft für Salzburger Landeskunde,Band/Volume: 135, Salzburg, Austria, 1995.

رابعًا: الكتب باللغة الفرنسية:

1. Jeanne Benay and Other, L'Autriche 1918-1938 : recueil de textes civilisationnels: Etudes autrichiennes n°6,Publication Univ Rouen Havre, 1998.

خامسًا: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. Barbara Susan Warnock, The First Bailout – The Financial Reconstruction of Austria 1922 – 1926, Submitted for the degree of Ph. D,Birkbeck College, University of London, 2015.
2. Jody Abigail Manning, Austria at the Crossroads: The Anschluss and its Opponents , In candidature for the degree of Philosophiae Doctor, Thesis submitted to Cardiff University , 2013.
3. Stephanie Glück, Vor allem und über allem müsste doch der Priester stehen – Priesterliche Existenz bei Bundeskanzler Dr. Ignaz Seipel (1876–1932) im Spiegel seiner Tagebücher, Diplomarbeit zur Erlangung des akademischen Grades einer Magistra theologiae, nstitut für Kirchengeschichte und Kirchliche Zeitgeschichte an der Katholisch-Theologischen Fakultät der Karl-Franzens-Universität Graz Graz, Jänner 2019.

سادسًا: الابحاث الاكاديمية

1. Douglas D. Alder, Decision-Making amid Public Violence ; The Vienna Riots , July 15 , 1927 , " Austrian History Yearbook 19 , No . 1 , 1983.
2. Edward J. Coyne, The Crisis in Austria and Monsignor Seipel, An Irish Quarterly Review, Vol. 18, No. 72 , Dec., 1929.

سابعًا: الصحف

1. Öffentliche Sicherheit, Attentat auf den Bundeskanzler, , Ausgabe 7-8/2024.

ثامنًا: منشورات الحكومة النمساوية:

1. Austrian Information, A Publication of The Austrian Information Service, Volume 31, No.78, New York, 1978.

تاسعًا: الموسوعات والقواميس:

1. Britannica Concise Encyclopedia, Encyclopædia Britannica, Inc, London, 2006.

2. The British Yearbook of International Law : British Institute of International Affairs, Royal Institute of International Affairs, London,1920.

اولاً: الوثائق المنشورة:

1. اتفاقيات استعادة النمسا التي رتبتها عصبة الأمم ووقعت في جنيف في ٤ أكتوبر ١٩٢٢، مع الوثائق والبيانات العامة ذات الصلة، جنيف، ١٩ أكتوبر ١٩٢٢.
2. وثائق حول السياسة الخارجية الألمانية، ١٩١٨-١٩٤٥، المجلد الأول، من نويراث إلى ريبنتروب، رقم ٣٣٠، المذكرة ٨٦، من أرشيف وزارة الخارجية الألمانية، مكتب الطباعة الحكومي الأمريكي، واشنطن، ١٩٤٩.

ثانيًا: الكتب باللغة الانكليزية:

1. إميلي ألبو هاناوالت وكارتر ليندبرغ، من خلال ثقب الإبرة: الجذور اليهودية المسيحية للرعاية الاجتماعية، مطبعة جامعة توماس جيفرسون، كيركسفيل، ١٩٩٤. ٧. إرنست بابانيك، المدرسة النمساوية للإصلاح: أسسها ومبادئها وتطورها - العشرون عامًا بين الحربين العالميتين، بلومزبري أكاديميك، لندن، ١٩٧٨.
2. أنطونيو كوستا بينتو وأرسطو كاليس، إعادة التفكير في الفاشية والديكتاتورية في أوروبا، بالغراف ماكميلان، نيويورك، ٢٠١٤.
3. إيرينا فوشكو، الوطن المفقود: الأوروبيون بين الإمبراطورية والدول القومية، ١٨٦٧-١٩٣٩، مطبعة جامعة ييل، ٢٠٢٤.
4. باري إيشنغرين وأندرياس كاكريديس، انتشار البنك المركزي الحديث والتعاون العالمي ١٩١٩-١٩٣٩، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٢٣.
5. باسكال باتارينغايا، كلوديا جاهنيل، تراوغوت يانيتشن، بينين أويمبابازي (محرران)، التغلب على العنف: تحديات واستجابات لاهوتية في سياق وسط أفريقيا وأوروبا، دار ليت للنشر، فيينا، 2022.
6. البهيري، ن.، فينزل، أ.، زيغرهوفر، أ.، «المنظرون النمساويون للتكامل في أوروبا الوسطى» في جيديون، م. (محرر) كبار منظري التكامل في أوروبا الوسطى، ميسكولك-بودابست: دار النشر الأكاديمية الأوروبية المركزية، ٢٠٢٣.
7. بيتر إم. جودسون وتارا زهرة، الحرب العالمية الأولى وتحول وسط أوروبا في عهد هابسبورغ، مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد، 2025.
8. بيتر بيكر وناتاشا ويتلي، إعادة تشكيل وسط أوروبا: عصبة الأمم وأراضي هابسبورغ السابقة، مطبعة جامعة أكسفورد، 2020.
9. تشارلز أ. غوليك، النمسا من هابسبورغ إلى هتلر، المجلد الأول: ورشة عمل الديمقراطية العمالية، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٤٨.
10. تيموثي كيرك، النازية والطبقة العاملة في النمسا: الاضطرابات الصناعية والمعارضة السياسية في "المجتمع الوطني"، مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٦.
11. جاكوب س. بينيش، العمال والقومية: الديمقراطية الاجتماعية التشيكية والألمانية في النمسا الهابسبورغية، 1890-1918، مطبعة جامعة أكسفورد، 2017.
12. جورج م. كرين، إغناز سيبل والجمهورية النمساوية، جامعة ويسكونسن، ماديسون، ١٩٤٩.
13. جوزيفوس نيلسون لارنيد، التاريخ للرجوع إليه بسهولة من أفضل المؤرخين، المجلد السادس، سي. أ. شركة نيكولز، ١٩٠١.
14. جون دبليو. بوير، النمسا 1867-1955، مطبعة جامعة أكسفورد، 2022.
15. جون دنكان غريغوري، دولفوس وعصره، هاتشينسون وشركاه (ناشرون)، المحدودة، لندن، 1935.
16. جون سكوت-كيلتي، الكتاب السنوي لرجل الدولة، بالغراف ماكميلان، لندن، 2016.
17. دانييلي كارامالي، الانتخابات في أوروبا الغربية ١٨١٥-١٩٩٦، بالغراف ماكميلان، المملكة المتحدة، ٢٠٠٠.
18. دبليو. أو. هندرسون، نشأة السوق المشتركة، تايلور آند فرانسيس، لندن ونيويورك، ٢٠١٣.
19. روبرت ليسون، هايك: سيرة ذاتية مشتركة: الجزء الحادي عشر: مصححو أورويل، "البذرة الشريرة" لميزس في المسيحية ودولة الرفاه "الحرة"، دار سبرينغر للنشر الدولي، ستانفورد. ٢٠١٨.
20. روبن ليونارد بيدويل، دليل بيدويل لوزراء الحكومة، إف. كاس، روتليدج تايلور آند فرانسيس، مجموعة جي، لندن ونيويورك، ٢٠٠٧.
21. ريتشارد روبرت لورانس، دراسة عن الحركة النازية في النمسا، 1932-1934، جامعة ستانفورد، 1962.
22. غونتر بيشوف وفريتز بلاسر وإيفا مالتشنيغ (محررون)، شخصيات نمساوية، مطبعة جامعة نيو أورليانز، نيو أورليانز، ٢٠١٢.
23. كورت شوشنيغ، الاستحواذ الوحشي؛ رواية المستشار النمساوي السابق عن ضم هتلر للنمسا، أثينيوم، نيويورك، 1971.
24. كورت فالدهايم، المثال النمساوي، ترجمة إيوالد أوسرز، شركة ماكميلان، نيويورك، 1971.
25. لاليث كومار دارافاث، فكر ومفكرو إدارة الشرطة، منشورات تشيرين، بالوال، هاريانا، الهند، 2025.
26. مارتن كيتشن، مجيء الفاشية النمساوية، تايلور وفرانسيس، لندن، 2016.
27. مايكل بريشر وجوناثان ويلكنفيلد، دراسة عن الأزمة، مطبعة جامعة ميشيغان، 2022.
28. مايكل فورمان، القومية وحركة العمل الدولية: فكرة الأمة في النظرية الاشتراكية والفوضوية، مطبعة جامعة ولاية بنسلفانيا، 2010.
29. هوارد م. ساشار، اغتيال أوروبا، ١٩١٨-١٩٤٢: تاريخ سياسي، مطبعة جامعة تورنتو، ٢٠١٥.
30. يورغن باكهاوس، بدايات الصحافة الاقتصادية الأكاديمية: الاقتصادي النمساوي والاقتصادي الألماني، سبرينغر، نيويورك، ٢٠١١.

ثالثًا: الكتب باللغة الالمانية:

1. توماس أوليتشوفسكي، إغناز سيبل: من وزير إمبراطوري وملكيّ إلى مقرر الدستور الاتحادي الجمهوري، مساهمات في التاريخ القانوني للنمسا، دار برغو، فيينا. 2012.
2. جوزيف هوفميلر، يوميات الثورة ١٩١٨/١٩١٩، من أيام ثورة ميونيخ، دار ك. راوخ للنشر، لايبزيغ، ١٩٣٩.

3. روبرت كريشباومر، "إنقاذ هذه النمسا": محاضر مؤتمرات الحزب الاجتماعي المسيحي في الجمهورية الأولى، دار بولاو، شتوتغارت، ألمانيا، ٢٠٠٦.
4. غريغور كلابكزينسكي، التأريخ الكاثوليكي؟ حول التفكير التاريخي في تاريخ الكنيسة باللغة الألمانية حوالي عام ١٩٠٠. هاينريش شرورز - ألبرت إرهارد - جوزيف شنيتزر، دار كولهامر للنشر، شتوتغارت، ألمانيا، ٢٠١٣.
5. غيرهارد هولوتيك، علماء اللاهوت الأخلاقي في سالزبورغ منذ مطلع القرن إلى المجمع الفاتيكاني الثاني/المجلد: 135، سالزبورغ، النمسا، 1995.
6. فريدريش رينهوفر، إغناز سيبل: رجل دولة وإنسان: توثيق سيرة ذاتية، دار نشر بوهلاو، فيينا، ١٩٧٨.
7. فريدريش فايسنشتاينر، إريكا واينزيرل (محرران): المستشارون الاتحاديون النمساويون: حياتهم وأعمالهم، فيينا، ١٩٨٣.
8. فريدريش فايسنشتاينر، عظماء النمسا في القرن العشرين: ٩٠ صورة لنساء ورجال مشهورين، دار نشر أوبررويتر، برلين، ١٩٩٧.
9. كارل أشام وستيفان موبيوس، علم اجتماع فترة ما بين الحربين: تياراته الرئيسية وموضوعاته المركزية في العالم الناطق بالألمانية، المجلد ٤، دار سبرينغر فاخمدين فيسبادن للنشر، ٢٠٢٥.
10. كارلو موس، هابسبورغ بعد وفاته: تأملات في إرث ملكية هابسبورغ، دار نشر بوهلاو، فيينا، ٢٠١٦.
11. ميتشل ج. آش وجوزيف إيمر (محرران)، الجامعة - السياسة - المجتمع، دار نشر جامعة فيينا، ٢٠١٥.
12. مايكل ب. هورنسبي سميث، مقدمة للفكر الاجتماعي الكاثوليكي، مطبعة جامعة كامبريدج، 2006، ص 183.
13. ميكايلا سون-كرونثالر وماركوس زيمرمان (محرران)، إغناز سيبل (1876-1932): في التوتر بين الكنيسة والحزب والسياسة، دار نشر بوهلاو، بريل النمسا، 2024.
14. ميلان هلافاتشكا وآخرون، "بيت المؤرخ هو الأرشيف". كتاب تذكاري للوثار هوبلت، دار بولاو، فيينا، ٢٠٢٢.
15. هانز ستيكل، "بنات أعلى" و"أبناء من عائلات كريمة": شباب البرجوازية في ظل الملكية والجمهورية، دار بوهلاو للنشر، ١٩٩٩.

رابعًا: الكتب باللغة الفرنسية

1. جان بيناي وآخرون، النمسا 1918-1938: مجموعة من النصوص الحضارية: الدراسات النمساوية رقم 6، منشورات جامعة روان لو هافر، 1998.

خامسًا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. باربرا سوزان وارنوك، "الإنقاذ المالي الأول - إعادة بناء النمسا ماليًا ١٩٢٢-١٩٢٦"، أطروحة دكتوراه مُقدمة إلى كلية بيركبيك، جامعة لندن، ٢٠١٥.
2. جودي أبيجيل مانينغ، "النمسا على مفترق الطرق: الضم ومعارضوه"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة مُقدمة إلى جامعة كارديف، ٢٠١٣.
3. ستيفاني غلوك، "قبل كل شيء، يجب أن يكون الكاهن في المقام الأول - الوجود الكهنوتي في حياة المستشار الدكتور إغناز سيبل (١٨٧٦-١٩٣٢) كما انعكس في يومياته"، رسالة ماجستير مُقدمة إلى معهد تاريخ الكنيسة وتاريخ الكنيسة المعاصر في كلية اللاهوت الكاثوليكي، جامعة كارل فرانز في غراتس، غراتس، يناير ٢٠١٩.

سادسًا: الابحاث الاكاديمية:

1. إدوارد ج. كوين، الأزمة في النمسا والمونسنيور سيبل، مجلة الفصل الدراسي الأيرلندي، المجلد ١٨، العدد ٧٢، ديسمبر ١٩٢٩.
2. دوغلاس د. ألدر، صنع القرار وسط العنف العام؛ أحداث شغب فيينا، ١٥ يوليو ١٩٢٧، "حولية التاريخ النمساوي ١٩، العدد ١، ١٩٨٣.

سابعًا: الصحف:

1. السلامة العامة، محاولة اغتيال المستشار الاتحادي، العدد 7-2024/8.

ثامنًا: منشورات الحكومة النمساوية:

1. المعلومات النمساوية، منشور صادر عن دائرة المعلومات النمساوية، المجلد 31، العدد 78، نيويورك، 1978.

تاسعًا: الموسوعات والقواميس:

1. الكتاب السنوي البريطاني للقانون الدولي: المعهد البريطاني للشؤون الدولية، المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن، ١٩٢٠.
2. الموسوعة البريطانية المختصرة، موسوعة بريتانيكا، لندن، ٢٠٠٦.